حول الجزء الثاني من كتاب «الوسيط في عقد العمل الفردي» للدكتور محمود سلامة

التغيرات العالمية والعولمة أثرتا على علاقات العمل

وزير العمل يقدم للكتاب ويقول:

التقاعد المبكر وإنهاء العقد المقرون بالتعويض من الصور الجديدة لإنهاء علاقة العمل

المؤلف: معايير جديدة لتقدير شرعية حالات فصل العامل

○ وزير العمل والشئون الإجتماعية

○ المستشار الدكتور محمود سلامة

○ الغلاف

المستشار الدكتور محمود سلامة جبر المستشار القانوني لوزير العمل والشئون الاجتماعية الاستاذ عبدالنبي الشعلة.. ونائب رئيس هيئة قضايا الدولة في جمهورية مصر العربية.. له العديد من المؤلفات في المجال القانوني والقضائي التي تتسم بالعمق والأصالة العالمية والشمول.. وكل ذلك نابع من أستاذيته كأستاذ للقانون بالجامعات المصرية.

وقد أثرى الدكتور محمود المكتبة العربية بالعديد من مؤلفاته.. وأثرى منها المكتبة البحرينية بخمسة مؤلفات تدور معظمها حول قانون العمل البحريني.. في دراسات مقارنة آخرها هو ما نعرض له الآن وهو الجزء الثاني من كتابه «الوسيط في عقد العمل الفردي»، وذلك وفقا لقانون العمل البحريني في القطاع الاهلي وقوانين العمل بدول مجلس التعاون.. ومعايير العمل الدولية والعربية. وهذا المؤلف الذي قدم له الاستاذ عبدالنبي عبدالله الشعلة وزير العمل والشئون الاجتماعية يتحدث فيه المؤلف بصفة عامة عن آثار المتغيرات الحديثة الاقتصادية وغيرها والعولمة على علاقات العمل. وعقد العمل.. وسلطات صاحب العمل.. والتزامات العامل وصاحب العمل.. كاشفا ان كل هذه الجوانب قد أخذت طابعا جديدا تحت تأثير المتغيرات العالمية والتطورات التكنولوجية بصفة عامة.

كما تحدث عن أسباب انتهاء عقد العمل في مختلف الاحوال.

ماذا قال وزير العمل؟

والآن ماذا قال الأستاذ عبدالنبي الشعلة وزير العمل عن هذا الكتاب في تقديمه له؟

في عصر تتشابك فيه مصالح الدول، وتتوحد معايير التجارة الدولية، ويشتد الصراع منافسة على الاسواق، وتنهار الحدود بين الدول، وتتسارع حركة انتقال وتداول السلع والافكار والمعلومات.. بل انتقال الناس تحت وطأة التطورات العالمية، وخاصة في العقدين الأخيرين..

في هذا الوقت الذي توشك فيه البشرية أن تدخل الالفية الثالثة مثقلة بتيار العولمة الطاغي وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية التي تركت آثارها على كل مجالات الحياة، وفرضت نفسها على واقع البشرية حاضرا ومستقبلا، فإن علاقات العمل وأسواق العمل لن تكون بعيدة عن آثار وتجليات العولمة.

وتأتي أحكام عقد العمل الفردي كمنظمة لعلاقات العمل بين العمل وصاحب العمل، لكي تخضع للتطوير حتى تتوافق مع الواقع الجديد لعلاقات العمل.

وإذ صدر الجزء الاول من الوسيط في عقد العمل متخذا من عقد العمل موضوعا له، واقفا على ماهيته ومعناه، ومستجليا خصائصه ومبناه، ومستعرضا أركانه وشروط صحته واثباته وبطلانه، عاقدا المقارنة الموضوعية بين قانون العمل البحريني في القطاع الاهلي وقوانين العمل بدول مجلس التعاون الخليجي من جانب، ومعايير العمل الدولية والعربية من جانب آخر، يأتي الجزء الثاني من الوسيط، لتتكامل بصدوره حلقات عقد العمل، وليعالج المؤلف من خلاله موضوعات بالغة الاهمية استهلها بتناول سلطات صاحب العمل، وهي سلطات بصورها الثلاث، التنظيم، والادارة والاشراف، والتأديب، خضعت للتطور في أساسها ونطاقها.

فالتطورات الاقتصادية العالمية، وبرامج التكيف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي، وواقع سوق العمل المترتب على انطلاق القطاع الخاص وتحرير قواه الاقتصادية، كل ذلك أدى الى حدوث تغييرات جذرية على طبيعة العلاقة بين طرفي الانتاج، العمال وأصحاب العمل، وما نتج عنها من افساح مجال أكبر من التعاون وتنظيم العلاقة بينهما، وزيادة صلاحيات صاحب العمل وسلطاته وإكسابها مزيداً من المرونة، في ادارة القوى العاملة بالكيفية التي تتسق مع المقتضيات الاقتصادية واحتياجات السوق العالمية.

على ان أثر التغيرات العالمية لم يقف عند حد التأثير في حدود العلاقة بين العامل وصاحب العمل أو صلاحيات صاحب العمل وسلطاته، بل امتد الى الآثار المترتبة على عقد العمل والى طبيعة علاقة العمل ذاتها. فلم يعد العمل مدى الحياة عند صاحب عمل واحد أو في مهنة واحدة بالنظام السائد أو القادر على مواجهة التغيرات العالمية في مجالات العمل، فلقد أدت العولمة الى هجر هذه المفاهيم وحلت محلها أنماط جديدة غير مألوفة في علاقة العمل من بينها «العمل المؤقت»، و«العمل لبعض الوقت»، و«العمالة المستقلة»، و«تقاسم العمل». كما ظهرت مفاهيم جديدة لها تأثيرها على انتهاء علاقة العمل. فالتقاعد المبكر أو إنهاء العقد المقرون بتعويضات سخية مشجعة بات مقبولا في ظل الاوضاع الاقتصادية السائدة في عالم اليوم.

وقانون العمل البحريني باعتباره أحد معالم النهضة التشريعية المباركة التي شهدتها دولة البحرين في العهد الزاهر لرائد نهضتها وقائد مسيرتها المغفور له بإذن الله تعالى حضرة صاحب السمو أمير البلاد الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه، والذي تبوأت البحرين في عهده الميمون مكانة مرموقة بين دول العالم واحتلت موقعا متميزا على الخريطة الدولية، هذا القانون يحتل مرتبة مميزة بين تشريعات العمل المعاصرة.

وفي اطار التواصل الحضاري يحمل حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير البلاد المفدى الأمانة ليواصل المسيرة ويكمل الرسالة المباركة منطلقا نحو آفاق التقدم والازدهار لتحقيق طموحات وآمال شعبه، معززا برصيد هائل من الانجازات التي تحققت في عهد الراحل العظيم، ومؤيدا بمساندة وحكمة صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، ومؤازرا بدعم صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد القائد العام لقوة دفاع البحرين.

ولم يشأ المؤلف ان يقصر البحث والدراسة على قانون العمل البحريني فقط، وانما أراد تعميما للفائدة، ان يتناول بالدراسة والتحليل النصوص المنظمة لعقد العمل في قوانين العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ليضيف بذلك لبنة جديدة على صعيد توحيد الاحكام والقواعد والتطبيقات في دول منظومتنا الخليجية، أعقبها بعرض لنصوص المشروع الاسترشادي الموحد للاحكام المنظمة لعقد العمل، الذي يعد أحد انجازات المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

فجمع بذلك مزايا الدراسة المقارنة وما تحققه من اثراء للبحث، وتعميق للفكر، وايجاد الحلول للكثير من المشاكل القانونية التي يثيرها موضوع الكتاب. ولم يفت المؤلف ان يتابع مستويات العمل العربية والدولية في شأن عقد العمل، فقام بتسليط الضوء على ما بها من قواعد وأحكام، وقدمها لنا في يسر ووضوح واتقان.

وإذ مضى على صدور قانون العمل البحريني ما يناهز ربع قرن من الزمان، ومن ثم فان هذا القانون لم يعد بكرا، بل حظي بتطبيقات قضائية عديدة في جميع نواحيه على مدى الفترة المذكورة، وصارت هذه التطبيقات من الكثرة والتنوع بحيث يجد الباحث فيها لكل مسألة مرجعا.

وإيمانا بأن العلم الذي لا يخدم العمل هو علم لا خير فيه، لذلك، فقد سعى المؤلف جاهدا الى تتبع أحكام القضاء البحريني والمقارن، خاصة المصري والكويتي، واقفا نفسه على تمحيص موضوعاتها المختلفة، وتفسير أقضيتها المتعددة، وهي أقضية أنارت طريق الحق للعديد من النصوص المتعلقة بعقد العمل، ويسرت سبل الفهم لها، وقدم لنا كتابا نعتز به جميعا ويعتبر بحق أحد الجهود الفقهية الرائدة في مجال عقد العمل، كما يعتبر مرجعا مهما في قانون العمل البحريني والمقارن، واني لأرجو ان يحقق الغرض الذي صدر من أجله، وأن يملأ فراغا ويسد حاجة، ولا يسعني الا ان أتقدم ببالغ التقدير والثناء للمؤلف لجهوده في اعداد هذا الكتاب الذي يمثل اصداره الخامس سائلين المولى عز وجل ان يوفقنا جميعا لما فيه خير هذا البلد المعطاء في ظل قيادته الرشيدة.

ماذا قال المؤلف؟

في تمهيد المؤلف المستشار الدكتور محمود سلامة قال:

أدت التطورات العالمية الجديدة التي حفلت بها البيئتان الاقتصادية والاجتماعية عالميا وعربيا واقليميا الى ظهور تيارات عالمية جديدة في مقدمتها تيار العولمة التي باتت تفرض نفسها كسياق تطوري حضاري، وأخذت تدق كل الابواب بالعنف والقوة وتكتسح في طريقها بغير هوادة وفجائية غير متوقعة اقتصادات دول كان يظن حتى فترة قريبة انها في مأمن من هذه التطورات العالمية، وكان بعضها يوصف في التحليلات الدولية باعتباره دول المعجزة الاقتصادية، بل ان قاطرة العولمة أخذت تقلق ليس فقط دول العالم النامي الطامحين للحاق بركب الاسواق الصاعدة، بل أيضا الدول المتقدمة القابعة على قمة العالم.

وفي زحام هذه التطورات العالمية، وفي خضم هذه التغيرات الدولية، وما فرضته من تحديات على الدول قاطبة، فان تساؤلا جوهريا أخذ يلح علينا هو: ما هي آثار هذه التطورات العالمية على علاقات العمل وعلى منظم هذه العلاقات، وهو عقد العمل، فهل ستؤدي هذه التطورات الى خلق أنماط جديدة من علاقات العمل تتواكب وهذه المتغيرات العالمية؟ وهل ستقود هذه التغيرات المتلاحقة الى اعادة النظر في سلطات صاحب العمل بما يؤدي الى إلغاء بعض قيودها وحدودها وما يترتب عليه من زيادة صلاحياتها واتساع نطاقها؟ وهل ستؤدي هذه التطورات الى استحداث معايير جديدة لتقدير شرعية انهاء علاقات العمل وحالات فصل العامل، وتقود لظهور أسباب جديدة لانهاء عقد العمل تحت مسمى الاسباب الاقتصادية وغيرها؟ أم ستؤدي الى ترسيخ المعايير التقليدية للرقابة القضائية، وخاصة في مجال الانهاء التعسفي لعقد العمل؟

وأخيرا هل سيؤدي هذا الواقع العالمي الجديد الذي خلفته التطورات المتسارعة التي شهدها العالم ونحن على مشارف الألفية الثالثة الى اعادة النظر في معايير العمل الدولية التي مضى عليها وقت طويل والعمل على وضع معايير جديدة تتسم بالمرونة والتكيف مع الأوضاع العالمية الجديدة، وخاصة ما كشفت عنه التطورات الراهنة من قصور الصكوك الدولية الحالية عن تنظيم الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعن التجاوب مع هذه التغيرات العالمية المتسارعة؟

تمثل الاجابة عن هذه التساؤلات العديدة موضوعات الجزء الثاني من الوسيط في عقد العمل، والتي تشمل آثار عقد العمل بما يتضمنه من بيان سلطات صاحب العمل بروافدها الثلاثة وهي سلطة التنظيم والادارة والاشراف وسلطة التأديب. كما يحتوي هذا الباب أيضا على بيان التزامات العامل وصاحب العمل، وهي التزامات وان احتفظت بمسمياتها التقليدية الا انها اكتست طابعا جديدا في مضمونها ومحتواها، وذلك تحت تأثير المتغيرات العالمية والتطورات التكنولوجية.

أما الباب الثاني فيتناول أسباب انتهاء عقد العمل، حيث يشتمل هذا الباب على الاسباب الخاصة لانتهاء العقد المحدد المدة، ولانهاء العقد غير المحدد المدة. وكذلك الاسباب العامة والطارئة لانتهاء عقد العمل، سواء كان مرجعها العامل أو كانت متصلة بصاحب العمل وكذلك الاسباب المشتركة لانهاء عقد العمل والتي يشترك فيها مع غيره من العقود وترتد الى استحالة تنفيذه، سواء كان مرجع هذه الاستحالة عوامل تعود الى العامل او تتصل بصاحب العمل.

لقد حرصنا في هذه الدراسة على عرض أحكام قانون العمل البحريني في القطاع الاهلي، ثم نعقبها ببيان أحكام قوانين العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومعايير العمل الدولية والعربية.

هذا هو موضوع الكتاب ومنهج بحثه ودراسته، فان كنت قد وفقت فبعون الله وتوفيقه، وإن كان ثمة خطأ أو زلل أو نقص، فإنني استميح القارىء الكريم عذرا، فالكمال لله وحده.